٢٣ ــ ثورة

ولكنها[١] استحالت إلى هدوء هادىء ، وقد كانت نارا مضطرمة يتطاير شررها ، ويتأجج لهيبها ، ويخشى أن يأتى لظاها على كل شىء ، فاستحالت بإذن الله بردا وسلاما ، لا خطر له ، ولا شر فيه ، ولا خوف منه على أحد ، ولا على شىء .

ظهرت هذه الثورة الثائرة يوم الخميس حين أراد وكيل مجلس النواب أن يتكلم فى الدَّين ، أيؤدى ذهبا أم ورقا ؟ فاضطرب المجلس أشد اضطراب ، واضطرم المجلس أشد اضطرام ، وانطلقت الحناجر بالصياح ، والألسنة بالتأنيب ، وامتدت الأيدى فى الهواء ، وسكت وكيل المجلس ، ثم استأنف الكلام ، ثم سكت ، ثم اضطر إلى أن يدَع المنبر ، ويعود إلى مجلسه محزونا كاسف البال !

ثم أبى المجلس أن يثبت من كلام وكيله شيء فى المضبطة ، وأبى المجلس أن يثبت من ثورته بوكيله شيء فى المضبطة ، ولم يستطع المجلس أن يطلب إلى الصحف التى تحضر جلساته إهمال هذا الحادث ، وما أذكى من نار فى قلوب النواب وأفواههم وأيديهم ، فنشرت الصحف من أمر هذا الحادث ما نشرت ، وأصبح من الحق على المؤرخين أن لا يكتفوا بمضبطة مجلس النواب هذه بعد أن ثبت أنها لا تسجل كل ما يقع فى المجلس ، وإنما تسجل ما يريد النواب أن يثبتوه .

ثم وأصبح من الحق على المؤرخين أن يتمموا بحثهم بقراءة الصحف . ومن يدرى لعله لو كشف للمؤرخين عن كل شىء لعلموا أن من الحق عليهم ألا يثقوا بالمضبطة وحدها ، ولا بالصحف وحدها ، ولا بالصحف والمضبطة مجتمعة ، وأن يلتمسوا عند الأفراد الذين اشتركوا فى الجلسات أو شهدوها أو سمعوا من اشترك فيها أو شهدها تتمة ما يعمدون إليه من بحث ، وما يرغبون فيه من تحقيق .

ومع ذلك فكم قيل للناس وكم سيقال للناس بأن المصادر الرسمية من أوثق المصادر التى يجب أن يعتمد عليها المؤرخون ، فقد ظهر الآن أنه يكفى أن يقال إن هذا

---

(١) ٢٣ ــ ٥ ــ ١٩٣٣ .

مصدر رسمى ليقف المؤرخ منه موقف الشك والاحتياط .

هذه ثورة حدثت فى مجلس النواب ، تحدثت عنها الصحف ، واستفاضت بها الأنباء ، وكادت تحدث آثارا ذات خطر فى مجلس النواب ، ومع ذلك فليس لها ذكر فى مضبطة المجلس ، ولا سبيل إلى العلم بها ، أو القول فيها إلا من خارج المجلس !

ومن قبل ذلك كانت قصة ميزانية الأشغال فى مجلس النواب ، زعمت المضبطة أن المجلس أقرها ، وزعمت المضبطة أن بين الأعضاء من شك فى صحة هذا الإقرار ، لأن عدد النواب لم يكن قانونيا ، وزعمت الصحف أن العدد كان بعيدا كل البعد عن أن يكون قانونيا . وأن ميزانية الأشغال لم تقر وفقا للدستور والنظام ، وإنما خطفت إلى مجلس الشيوخ ، كما خطف رئيس الوفد من قنا إلى القاهرة .

ولم ينكر مجلس النواب هذا ، لا سرا ولا جهرا . فأصبح من الحق للناس أن يصدقوا من شاءوا ، وأن يكذبوا من شاءوا ، لأن الأمر كله عرضة لشك لا يشبهه شك ! وكانت قصة هذه الميزانية فى مجلس الشيوخ كقصتها فى مجلس النواب . زعمت المضبطة أنها أقرت ، وزعمت الصحف أنها لم تقر . وسأل الناس وألحوا فى السؤال ، فسكتت الصحف ، وسكت مجلس الشيوخ . وشاع أمر هذه الميزانية بين الصدق والكذب ، وأصبح من حقك أن تصدق المضبطة وتكذب الصحف . أو أن تكذب المضبطة وتصدق الصحف . فمهما يكن من شىء فإن للصحف فضلا على النواب والشيوخ يجب أن يؤمن به هؤلاء الذين يضيقون بالصحف ، ويريدون أن يسرفوا فى التضييق عليها ، فلولا الصحف لما عرف الناس أن النواب ثاروا بوكيلهم يوم الخميس حتى هموا أن يخرجوه ، ولولا الصحف لما استطاعت الأجيال المقبلة أن تعرف أن النواب كانوا أشداء فى مسألة الدَّين ، ألداء فى الدفاع عن الورق حتى هموا أن ينالوا وكيلهم بأيديهم حين أظهر الميل إلى الدفع ذهبا !!

لولا الصحف لما عرف شىء من هذا ، ولما سجلت للنواب هذه المفاخر الرائعة ، وهذه المآثر التى ستشاع وتذاع وتملأ الأسماع وتنتشر فى كل البقاع .

أفبعد هذا كله يمضى النواب فى سوء ظنهم بالصحف ، وقبح رأيهم فيها ، وهى التى تجعلهم أبطالا ، وتصوغ لهم تيجان الفخر الذى لا يفنى . على أن هذه الثورة التى شبت نارها ، واضطرم أوارها يوم الخميس لم يكن من اليسير إخمادها ، فقد ردت إلى حدود ضيقة بعد أن أسكت الوكيل ! ولكنها ظلت ملتهبة حادة اللهب ، وثبت للذين كانوا يحاولون إطفاءها أن هذا الإطفاء لا سبيل إليه إلا أن يستأصل الوقود الذى يمدها بالحرارة والقوة ، ويمكنها من الالتهاب والاضطرام . وهذا الوقود هو وكيل النواب نفسه . فرأى رجال المطافىء فى مجلس النواب أن لا بد من فصل الوكيل وإخراجه من المجلس لتخمد النار وتهدأ الثورة ! قالوا : وتقدم بعض النواب فى ذلك إلى رئيس المجلس وأحس الوكيل أن قد أحيط به ، فدافع عن نفسه فى الصحف ، ورجع عن رأيه فيما يقول جماعة ، وكشف عن رأيه فيما يقول هو ، ولكن رجال المطافىء فى مجلس النواب أبوا إلا أن يفصلوه ويخرجوه ليؤمن على المجلس من الحريق ، وليتنفس النواب هواء طليقا ، نقيا بريئا من الإثم ، ومخالفة الإجماع والخروج على إرادة الأمة !!

فلما كان صباح أمس ، أضحى وكيل مجلس النواب كئيبا محزونا ، وكان النهار كلما تقدم به إلى موعد الفصل اشتد جزعه ، وزلزلت به الأرض زلزالها . وكان الناس ينتظرون هذه المحاكمة الطريفة ، محاكمة رجل لأنه أخطأ ، أو لأنه تعمد الخروج على إجماع النواب ، أو لأنه أراد أن يكون فريدا فى مسألة الدَّين كما كان فريدا فى مسألة القطن منذ أعوام ! أو لأنه أراد أن يكون سياسيا ماهرا ، ونصيرا ماكرا يمهد لتأييد الوزارة وإلتماس المعاذير لها إن ضاقت بها الحال ، وألجئت إلى التسليم للفرنسيين والإيطاليين !

كان الناس ينتظرون هذه المحاكمة الطريفة ليروا كيف يبلغ الاقتناع حد الثورة التى لا تقبل مناقشة ولا جدالا ، ولا خلافا فى الرأى ، والتى لا تكتفى بإسكات المخالف فى الرأى ، ولا برده إلى كرسيه خزيان مبهوتا . بل تريد أن تقطع عليه كل سبيل للخلاف فى الرأى أو فى غير الرأى ، وترده إلى عزلة آثمة أو كالآثمة !

كان الناس ينتظرون هذه المحاكمة ويسأل بعضهم بعضا : لو أن النواب ثاروا هذه الثورة بالوزراء حين يخالفون إرادة الأمة فى بعض ما يأتونه من الأمر ، ماذا

تكون الحال ، وإلى أين يكون المآل ؟!

ولكن الانتظار لم يكن طويلا ، والجواب لم يكن عسيرا . فقد أخمدت النار ولما تنتطح فيها عنزان ، ولم يحتج إخمادها إلا إلى نفخة يسيرة كهذه التى تطفأ بها الشمعة إذا أخذ منها الجهد ، ولم يبق فيها إلا الذماء ! وهل تدرى من نفخ هذه النفخة ، فأرسل هذا النفس الهادىء الفاتر فأطفأ تلك الثورة الحادة الجامحة ؟ هو وكيل النواب نفسه . وقف ثم قال كلاما دون الذى نشرته الأهرام ، وأراد أن بطيل فاكتفى المجلس بالقليل ، وبقى الوكيل نائبا ووكيلا متمتعا بثقة النواب ، ومتمتعا أيضا بثقة رئيس الوزراء التى كان يتمدح بها منذ أسابيع .

وكذلك شبت الثورة ، وكذلك أخمدت . كلام شبها ، وكلام أخمدها . وكان الأمر كله كلاما فى كلام ! وما ينبغى أن يكون الأمر إلا كلاما فى كلام ! فهذا كل ما تسمح به الظروف . وكم يتمنى الذين يحبون الإنسانية ويشفقون على آجال الناس وآمالهم ، وعلى منافعهم ومآربهم ، لو تكون كل ثورة فى العالم كهذه الثورة الهادئة التى شبت فى مجلس نوابنا يوم الخميس وأخمدت يوم الاثنين ، فلم تدمر شيئا ، ولم تحطم شيئا ، ولم تضيع شيئا ، ولم تمس واحدا بسوء .

ما أشد حاجة الثائرين فى أوربا وأمريكا ، أفرادا وجماعات إلى أن ينظروا إلى مصر ، فسيجدون فيها القدوة الصالحة ، والأسوة الحسنة ، والنار التى لا تحرق ، والثورة التى لا تؤذى ، والكلام الذى لا يتجاوز أن يكون كلاما .